

الوسيط في المذهب

& الباب الأول \$ في حكم الصداق الصحيح في الضمان والتسليم والتقرير .
الحكم الأول في الضمان فنقول كل عين مملوكة يمح بيعها أو منفعة متقومة تصح الإجارة
عليها فيصح تسميتها في الصداق حتى تعليم القرآن فلا يتعين للصداق مقدار ولا جنس .
وقال أبو حنيفة رحمه الله أقل الصداق نصاب السرقة وقال لا يصدقها منفعة